هل ترغب إدارة بايدن حقا في إنهاء الحرب على غزة؟

بقلم:
د. حسن نافعة ○

شهدت الدبلوماسية الأمريكية خلال الأسابيع القليلة الماضية سلسلة من التحرّكات الدبلوماسية التي استهدفت الإيحاء بأن إدارة بايدن تسعى بجدية لوضع نهاية فورية للحرب الوحشية الدائرة في قطاع غزة منذ تسعة أشهر.

ساعدت مجموعة من العوامل على ترسيخ هذا الإيحاء، أهمها: تزايد إدراكها باستحالة تحقيق الكيان الصهيوني للأهداف التي يسعى إليها من وراء هذه الحرب، وتصاعد المخاوف من احتمال تحوّلها إلى حرب إقليمية تشارك فيها إيران في وقت تحتاج فيه إلى هدوء يسمح لها بالتركيز في الانتخابات الرئاسية، وحاجة بايدن الماسّة إلى كسب أصوات الجاليات اليهودية والعربية في تلك الانتخابات البالغة الحساسية، وهو هدف يصعب تحقيقه إلا بالنجاح في إبرام صفقة متوازنة تضمن توقف القتال خلال الشهور المقبلة على الأقل، والرغبة في تحسين صورة الولايات المتحدة التي تشوّهت كثيراً بسبب الانتهاكات وعمليات الإبادة الجماعية التي يرتكبها «الجيش» الإسرائيلي في غزة بأسلحة أمريكية.

ففي ٢٠٢٤/٥/٣١، ألقى بايدن خطاباً من أمام البيت الأبيض، خصصه بالكامل لطرح مبادرة تستهدف التوصّل إلى صفقة تتكوّن من ثلاث مراحل. ولأنه ذكر في خطابه أن مبادرته تأسست على «مقترحات إسرائيلية»، طالب «حماس» بالموافقة عليها كي يمكن الشروع على الفور في وضعها موضع التطبيق.

غير أن الجدل الذي ثار في أعقاب هذا الخطاب كشف بوضوح عن حقيقة مفادها أن مبادرة بايدن لم تناقش مسبقاً داخل أجهزة صنع القرار في حكومة الكيان، وبالتالي ليست محل إجماع من جانب مختلف التيارات التي تتكوّن منها هذه الحكومة الائتلافية، بل لا تحظى بتأييد واضح أو كامل من جانب نتنياهو نفسه.

ومع ذلك يمكن القول بأن هذا الجدل، الذي تسبّب في قدر كبير من الإحباط لدى معظم المراقبين، لم يفتّ في عضد بايدن ولم يضعف من عزيمته على المضي قدماً على الطريق الذي اختاره، ما يفسّر محاولته اللاحقة لإعطاء مبادرته زخماً أقوى وغطاء دولياً أوسع، بالعمل على تحويل هذه المبادرة إلى مشروع قرار يطرح على مجلس الأمن، كي تصبح مبادرة عالمية أكثر منها أمريكية.

بل إن إدارة بايدن لم تتردّد في قبول إدخال تعديلات على مشروعها الأصلي كي يحظى بأوسع تأييد ممكن من جانب الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وهو ما حدث فعلاً. فعندما طرحت الصيغة النهائية لمشروع القرار للتصويت في مجلس الأمن يوم ٢٠٢٤/٦/١٠، حصلت على موافقة ١٤ دولة، وامتنعت دولة واحدة عن التصويت، هي روسيا الاتحادية، ومن ثم أصبحت مبادرة بايدن هي قرار مجلس الأمن رقم ٢٧٣٥.

حين تبيّن أن هذا القرار الأممي لم يحدث التأثير المطلوب، رغم إعلان حماس موافقتها عليه من حيث المبدأ، وذلك بسبب ما يكتنف بعض نصوص المبادرة من غموض، لم تيأس إدارة بايدن، بل أبدت استعدادها لاقتراح صياغة جديدة لبعض النصوص التي يكتنفها غموض يسمح بتأويلات متباينة، وخاصة النص المتعلق بكيفية الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية التي يفترض أن يتم خلالها استكمال تنفيذ صفقة التبادل والاتفاق على شروط التوصّل إلى «هدوء مستدام».

فمنذ أيام قليلة، أبدت إدارة بايدن استعدادها لتقديم صياغة جديدة لنص المادة الثامنة من هذه المبادرة، التي تنص على ضرورة: «البدء بالدخول في مباحثات غير مباشرة بين الطرفين، وبما لا يتجاوز اليوم السادس عشر من المرحلة الأولى، بشأن الاتفاق على شروط تنفيذ المرحلة الثانية من هذا الاتفاق، بما في ذلك الشروط المتعلقة بمفاتيح تبادل المحتجزين والأسرى، على أن يتم الانتهاء من ذلك والاتفاق عليه قبل نهاية الأسبوع الخامس من هذه المرحلة». وهنا تكمن العقدة الأساسية التي تحول دون التوصّل إلى اتفاق.

فحماس، ومعها جميع قوى المقاومة الفلسطينية الأخرى، ترغب في مفاوضات جادة تضمن التوصّل إلى وقف تام ودائم لإطلاق النار، وإلى انسحاب كامل للقوات الإسرائيلية من جميع أنحاء قطاع غزة، بما في ذلك محورا فيلادلفيا ونتساريم، وإلى دخول المساعدات بكميات كافية، بمجرد دخول الاتفاق حيّز التنفيذ، إلى الشعب الفلسطيني في كل مناطق القطاع، وإلى إنهاء الحصار وبدء عمليات الإعمار.

ولأنها لا تثق لا في الحكومة الإسرائيلية ولا في الإدارة الأمريكية، المنحازة بالكامل لـ «إسرائيل»، عبّرت حماس عن رغبتها في الحصول على ضمانات دولية لتنفيذ ما يتمّ التوصّل إليه من اتفاقات، وأبدت حرصها على أن تكون روسيا والصين وربما مجلس الأمن أيضاً، من بين الضامنين لتنفيذها.

أما «إسرائيل» فقد بدا واضحاً أنها تريد شيئاً واحداً فقط، ألا وهو استعادة كل المحتجزين، الأحياء منهم والأموات على السواء، لكنها لا تزال حتى هذه اللحظة ترفض الانسحاب الكامل من قطاع غزة، وتصرّ على بقاء قواتها في أجزاء معيّنة منه، خاصة في محوري نتساريم وفيلادلفيا، بل وترفض التقيّد بوقف دائم لإطلاق النار، ما يعني أنها تصرّ على الاحتفاظ لنفسها بالحقّ في تتبّع ومطاردة قوات حماس، لمنعها من إعادة تنظيم صفوفها وللحيلولة دون أن تتمكّن من إحكام قبضتها الأمنية أو المدنية من جديد على القطاع. لذا يمكن القول بأن الفجوة بين الطرفين لا تزال واسعة جداً، بل تبدو غير قابلة للجسر.

لم تفصح إدارة بايدن حتى الآن عن الصياغة الأخيرة التي تقترحها لنص المادة الثامنة من المبادرة، غير أن معظم التقارير الإعلامية المتعلقة بهذا الموضوع تؤكد أنها تكشف اتصالاتها من اجل دفع مصر وقطر، لبذل جهود مع حماس وإقناعها بقبول هذه الصياغة، وبالتالي لقبول المبادرة ككلّ في صيغتها النهائية.

المثير في الأمر أنها، أي إدارة بايدن، لا تزال تصّر على تحميل حماس كامل المسؤولية عن تعثّر المفاوضات وعدم التوصّل إلى اتفاق يفضي إلى وقف لإطلاق النار، على الرغم من أنها تدرك تمام الإدراك أن حكومة نتنياهو هي وحدها التي ينبغي تحميلها هذه المسؤولية بالكامل.

فلا شك أنها تستمع يومياً إلى تصريحات نتنياهو التي لا تزال تتحدّث عن رفض حكومته التام لوقف إطلاق إلا بعد تحقيق ما تسمّيه «الانتصار المطلق» على حماس، كما تستمع إلى العديد من وزرائه، في مقدّمتهم سموتريتش وبن غفير، وهم يتحدثون عن ضرورة إعادة احتلال قطاع غزة وأهمية العودة إلى بناء المستوطنات فيه من جديد، بل إن بعضهم يتحدث عن ضرورة ضمّ الضفة الغربية رسمياً إلى الكيان.

لذا فالأرجح أن تفشل إدارة بايدن في ردم الفجوة القائمة بين حكومة نتنياهو وحركة حماس، ولا سيما أن موقفها المنحاز بالكامل للمشروع الصهيوني، رغم خلافات ظاهرة طفيفة مع المواقف الحالية لحكومة نتنياهو، لا يسمح لها بتأدية دور الوسيط النزيه أو بطرح أي تصوّر جدّي يمكن أن يؤدي إلى حل حقيقي للقضية الفلسطينية.

ففي مداخلة له أمام معهد بروكينجز، طرح أنتوني بلينكن، وزير الخارجية في إدارة بايدن، تصوّر إدارته لـ«اليوم التالي»، يقوم على لاءات ثلاث: لا لعودة حماس إلى حكم قطاع غزة من جديد، لا لعودة الاحتلال الإسرائيلي إليه، لا لأي فراغ أو فوضى فيه. وحول البديل الذي يفضّله، قال بايدن: «لا يمكن ترك قطاع غزة بلا حكم، وقد عملنا مع حلفائنا العرب طوال الشهر الماضي لوضع خطط لمستقبل هذا القطاع». وشرح بلينكن ما يعنيه بالفراغ في غزة قائلا: «الفراغ في غزة يعني عودة الاحتلال الإسرائيلي إلى القطاع، أو استمرار سيطرة حماس عليه، أو تركه للفوضى، وهو أمر غير مقبول».

وقد أشارت بعض وسائل الإعلام الأميركية والإسرائيلية، منذ أيام قليلة، إلى أن لدى إدارة بايدن خططاً لإدارة القطاع في مرحلة «ما بعد حماس»، سواء وافقت الأخيرة على صفقة التبادل أم لم توافق. وتقوم هذه الخطط على ثلاثة أضلاع، الأول: إعلان حكومة نتنياهو من جانب واحد أنها حقّقت انتصاراً كاملاً على حماس، بعد أن ألحقت بها خسائر كبيرة تجعلها غير قادرة على إلحاق الأذى بـ«إسرائيل» أو القيام بهجوم مماثل لما قامت به في ٧ أكتوبر الماضي.

الثاني: بقاء القوات الإسرائيلية في محوري نتساريم وفيلادلفيا فترة غير محدودة، وذلك لملاحقة عناصر حماس، من ناحية، ولمواجهة ما قد يطرأ من تهديدات، من ناحية أخرى.

الثالث: تشكيل قوة مسلحة لضبط الأمن في القطاع، تتكوّن من وحدات عربية، وتشرف عليها لجنة توجيهية يقودها ضباط أميركيون من خارج القطاع وتتولى القيام بالمهام اللوجستية.

لا يحتاج المرء إلى أي تحليل متعمّق للوصول إلى نتيجة مفادها أن هذا التصوّر صمّم لخدمة الأهداف الإسرائيلية بالكامل، ومن ثم يصعب على المرء تخيّل أن تبدي بعض الدول العربية استعدادها لتبنّيه أو حتى لمجرد التعامل معه باعتباره طرحاً قابلاً للنقاش.

فليس لهذا التصوّر سوى معنى واحد، وهو أن إدارة بايدن تطلب من الدول العربية «الحليفة» أن تتولّى بنفسها محاربة حماس لحساب «إسرائيل»، وبالتالي تقديم الدعم والمساندة لنظام عنصري استيطاني توسّعي، أقيم على جماجم مئات الآلاف من الشهداء الفلسطينيين مازالت دماؤهم ساخنة لم تجف بعد.

لذا أعتقد جازماً أنّ التصوّر الأمريكي لمرحلة ما بعد توقف القتال في غزة سيفشل حتماً، لأنه يعني أنّ هدفه الحقيقي ليس إنهاء الحرب الوحشية على غزة، بل تمكين الكيان الصهيوني من الحصول بالسياسة على ما عجز عن الحصول عليه في ميدان القتال.

○ أستاذ العلوم السياسية
في جامعة القاهرة

الكويت تدخل مرحلة سياسية جديدة

بقلم:
د. نبيل العسومي

هذه هي الكويت التي نعرفها ويعرفها العالم أجمع، دولة عربية إسلامية ديمقراطية بلد القانون والمؤسسات الدستورية بلد يحكمها القانون الأساسي للبلاد وهو الدستور الكويتي الذي أقرته الدولة الشقيقة مباشرة بعد نيلها الاستقلال في بداية الستينيات من القرن الماضي وتحديدا في ١١ من نوفمبر عام ١٩٦٢، والذي بموجبه تحولت الكويت إلى دولة دستورية بسلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية في إطار تقسيم السلطات، فالسلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة المنتخب بطريقة مباشرة من قبل الشعب الكويتي في إطار المشاركة الشعبية في إدارة البلاد والسلطة التنفيذية يرأسها رئيس الوزراء والسلطة القضائية.

ومنذ ذلك الحين لم تحد دولة الكويت الشقيقة قيد أنملة عن هذا النهج الذي سارعت عليه، وذلك إيمانا من القيادة الكويتية بأهمية التمسك بالنهج الديمقراطي الذي انتهجته منذ البداية كثابت من ثوابت السياسة الكويتية رغم الإشكالات والخلافات والتحديات التي واجهتها البلاد على مدار ستة عقود من الزمان، فكلما تتعرض الدولة الشقيقة لأي إشكال تلجأ إلى دستور البلاد باعتباره القانون الأساسي للبلاد للاحتكام إليه، وخصوصا نصوص المواد الدستورية المتعلقة بعمل السلطة التشريعية.

شاهدنا ذلك في العديد من المناسبات منها في صيف عام ١٩٧٦ عندما وصلت العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى طريق مسدود لجأ صاحب السمو الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت آنذاك، طيب الله ثراه، إلى الدستور واستخدم صلاحياته الدستورية التي تخوله حل البرلمان فترة معينة حددها دستور الكويت بشهرين بعدها يتم تنظيم انتخابات جديدة لانتخاب برلمان جديد وهكذا هو الأمر، حيث تلجأ الكويت الى الدستور كلما حدث خلاف بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

إلا أنه خلال السنوات الأخيرة شهدت الدولة الخليجية الشقيقة خلافات أثرت على العمل الوطني، حيث بلغت تجاوزات بعض أعضاء مجلس الأمة الخطوط الحمراء، إن صح التعبير، وبرزت صراعات شعر بها كل مواطن كويتي وكل من يقيم في البلاد وكل المهتمين بالشأن الكويتي، ما أدى إلى عرقلة عمل الحكومة ومجلس الأمة على حد سواء، وجرى تعطيل المشاريع التنموية في البلاد وعرقلة أداء الوزارات والوزراء في الوقت الذي تحتاج فيه البلاد الى تضافر الجهود لتحقيق آمال وتطلعات الشعب الكويتي في حياة مستقرة، إذ تكررت استقالة الحكومة الكويتية وتكرر حل مجلس الأمة رغم تحذيرات صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، حفظه الله ورعاه، خلال خطابه بمجلس الأمة بعد توليه مقاليد الحكم في الدولة الشقيقة من خطورة الخلافات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وآثرها على استقرار البلاد لدرجة أن مجلس الأمة الأخير تم حله بعد أيام قليلة من تشكيله بعد تدخلاته غير المبررة في تشكيل الحكومة، والذي وصل إلى حد التدخل في صلاحيات الأمير خصوصا فيما يتعلق بتسمية ولي العهد، ما يعني المس بسلطات وصلاحيات الأمير بموجب الدستور.

إن الخطوات التي أقدم عليها صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، حفظه ورعاه، خطوات ضرورية وملحة في الاتجاه الصحيح لتعديل مسار قطار الديمقراطية الكويتية وأول هذه الخطوات تسمية ولي العهد من خلال ترشيح الشيخ صباح خالد الحمد المبارك الصباح وليا للعهد تبعها تشكيل الحكومة الكويتية الجديدة برئاسة الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح بعد وقف العمل ببعض مواد الدستور مدة أربع سنوات، التي نعتقد ان من المفترض تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لوضع حد لتجاوزات بعض النواب وتدخلاتهم غير المبررة في صلاحيات سمو الأمير والسلطة التنفيذية.

حتى لا يخدعنا أحدٌ على الأقل!

بقلم: د. أحمد رفيق عوض ○

سبب هذا المقال هو ما تروّج له بعض الأطراف، من جهة أنها قامت بما عليها من أجل وقف إطلاق النار، واستنفاد كل الأدوات والوسائل التي كان يجب عليها استعمالها لوقف الحرب، ولكن الواقع يكذّب كل هذا الكلام. لهذا وجب أن نقول إن كل الجهود الإقليمية والدولية لوقف إطلاق النار في قطاع غزه فشلت حتى كتابة هذه السطور. فشلت الإدارة الأمريكية بالذات في الضغط على إسرائيل، وفشلت في تخفيض عدد الشهداء، وفشلت في إدخال المساعدات، وفشلت حتى في الرصيف المائي الذي روّجت له كثيرا، وفشلت في إقناع إسرائيل بالدخول في مفاوضات حقيقية. وبلغ مدى هذا الفشل إلى درجة أن المراقب المحايد يعتقد أن إسرائيل هي التي تملي إرادتها على الإرادة الأمريكية، وليس العكس. وقد رأى العالم كيف أن نتنياهو أهان الإدارة الأمريكية، وحاصرها، ومع ذلك يدعى هذا الرجل ليلقي خطاباً في الكونجرس الأمريكي.

فشلت الإدارة الأمريكية حتى في جهودها من أجل وقف توسيع هذا الصراع، فقد غامرت الولايات المتحدة بالتورط في حرب ضد الإقليم العربي في لبنان، والبحر الأحمر، ولم تجرؤ على الضغط على إسرائيل لوقف هذه الحرب التي تشكل المصدر الأول لكل هذه الاشتعالات. فشلت أمريكا عندما تقول إن إيران وأذرعها هي التي تهدد المنطقة، من دون أن تشير إلى دور الاحتلال وأثره في توتير المنطقة وزعزعتها.

ولكن الفشل يطول أيضا الإقليم، فقد فشل في جهوده من أجل إقناع المجتمع الدولي وإسرائيل بضرورة التسوية، أو تخفيض التصعيد، أو تقليل آثار الحصار والدمار. فشل الإقليم في أن يكون موحداً وذا مصداقية، فلم يقم بما قام به آخرون بعيدون لمحاصرة الموقف الإسرائيلي وإدانته، وفشل الإقليم في سياساته أيضاً.

الإقليم فشل في وقف الحرب، وتقديم المساعدة، وفشل كذلك في كبح جماح إسرائيل وخططها المستقبلية. المطلوب من الإقليم عدم تسهيل الاحتلال، أو التكيف معه، أو الخضوع لمطالبه، أو التعاطي مع خططه الحالية أو المستقبلية.

وفشل المجتمع الدولي عامة في الضغط الحقيقي على الهيئات الدولية، القضائية منها والإغاثية، وعمل كثيرون على تعطيل الخطوات، أو الإجراءات العقابية، أو غيرها لوقف هذه الحرب الضروس، وتراجعت كثير من وسائل الإعلام والجامعات والمنظمات عن نشاطاتها المساندة بسبب التهديد أو الخوف أو الاحتواء. انخفضت حدة الدعم والتأييد للشعب الفلسطيني، بسبب عدم وجود حاضنة عربية أو إسلامية وبسبب الهجوم المرتد العنيف من قبل دوائر مختلفة. إن نجاح اليمين المتطرف في أوروبا، إنّما يعني أن هناك ريحاً غير طيبة تهب في أوروبا، فاليمين المتطرف وتحت شعارات معاداة المسلمين وطرد المهاجرين، وفي ظل الوقوع في براثن اللوبيات، والمافيات، وجماعات المصالح، فإن هذا اليمين لم يكن في وارد دعم وتأييد الحق الفلسطيني. إن تحول أوروبا وأمريكا إلى اليمين المتطرف له أسباب سياسية واقتصادية وثقافية، ولكن هذا يعني أيضا أن أوروبا تنقلب على ليبراليتها، وتسامحها، وانفتاحها على العالم.

ويتمدد هذا الفشل، ليشمل أيضا فصائلنا الفلسطينية التي ضيعت عدة مرات إمكانية المصالحة، وتأسيس نظام سياسي جديد يحظى بالقبول والتمثيل الشرعي، ويشكل جسراً للمرور من دائرة الإنكار والتغييب ونقص التمثيل والشرعية.

إن هذه الحرب التي سقط فيها حتى الآن أكثر من ١٢٠ ألف فلسطيني بين شهيد ومفقود وجريح، لم يدفع بعد فصائلنا إلى العمل المشترك والموحد، لتفويت الفرصة على من يريد أن يفرض واقعاً جديداً في قطاع غزه يقوم على إعادة إنتاج الاحتلال والحصار، بمباركة دولية على الأقل. هذه المرة، يريد المحتل أن يعود إلى قطاع غزة بعد تدميره بتفويض واسع من أطراف عديدة، وبدون وحدة فلَسطينيّة أهلية وفصَائلية وسياسية، وقد ينجح المحتل في مسعاه هذا. إن الإفشال المتعمد لكل الجهود لوقف إطلاق النار، إنما يعني التضحية بشعبنا على مذبح أوهام وأحلام جهنمية. إن فشل كل الجهود أو معظمها لوقف إطلاق النار يعني أن معظم الأطراف لها حساباتها، البعيدة والقريبة، الداخلية والخارجية، وحتى لا يخدعنا أحد، لا الآن، ولا في المستقبل، نقول: إن استمرار الحرب على الشعب الفلسطيني مع عدم القدرة على إيقافها ستؤدي بالضرورة إلى توسيع دائرتها لتشمل الصامتين، والمحايدين، والمعتدلين، والمنحازين، وما بين هذا وذاك، الحرب لن توفر أحداً كان عليه أن يتدخل في الوقت المناسب، وضاعت منه هذه الفرصة.

ما الفعل الصواب أصلا؟! أليس هو الفعل الصواب في المكان والزمان الصواب؟!!

إن هذه الحرب التي سقط فيها حتى الآن أكثر من ١٢٠ ألف فلسطيني بين شهيد ومفقود وجريح، لم يدفع بعد فصائلنا إلى العمل المشترك والموحد، لتفويت الفرصة على من يريد أن يفرض واقعاً جديداً في قطاع غزة يقوم على إعادة إنتاج الاحتلال والحصار، بمباركة دولية على الأقل.

○ رئيس مركز الدراسات
المستقبلية بجامعة القدس

لماذا لا تشكل الانتخابات في إيران فرصة للتغيير؟

بقلم:
فاروق يوسف ○

إيران انتخبت رئيسا جديدا، وبحسب المراقبين، ينظر إليه كرئيس معتدل يمثل الجناح الإصلاحي. ولكن ما معنى الديمقراطية الإيرانية في ظل هيمنة ولاية الفقيه وسيطرة المرشد الأعلى للثورة الإسلامية على القرار السياسي؟

مرشح المحافظين المتشدد سعيد جليلي ومرشح الإصلاحيين مسعود بزشكيان انتقلا من الجولة الأولى إلى الجولة الثانية وهي الأخيرة التي تمكن من خلالها بزشكيان من أن يكون رئيسا جديدا للجمهورية الإيرانية.

بالتأكيد هناك مسافة تفصل بين رئيس محافظ ورئيس إصلاحي. ولكن تلك المسافة تصغر وتكبر حسب الزاوية التي يتم النظر من خلالها. فتجربة رئيس إصلاحي ليست جديدة على إيران. كان هناك حسن روحاني وهو إصلاحي معمم. وحين زار روما اضطرت إدارة متحفها إلى تغطية التماثيل الأثرية الرومانية العارية بناء على رغبة الرئيس الذي زار المتحف.

بعد أكثر من أربعين سنة على هيمنة الولي الفقيه ومؤسساته على مقاليد الحكم صار الإيرانيون على دراية بأساليب اللعبة الديمقراطية في بلادهم. فلا فرق بين محافظين وإصلاحيين إلا على مستوى الخطاب الموجه إلى العالم الخارجي. وهو خطاب يتسم بالكثير من الخداع والكذب إذا ما كان إصلاحيا وبالمناورة والتضليل إذا ما كان محافظا.

ولكن الرئيس سواء كان محافظا أو إصلاحيا لا بد أن يكون مؤمنا بخط الإمام الخميني القائم على مبدأ تصدير الثورة الذي يتولى الحرس الثوري شؤونه. وهو ما يعني أن مؤسسة الرئاسة هي أدنى مرتبة من مؤسسة الحرس الثوري التابعة مباشرة إلى المرشد الأعلى.

يبدو الرئيس الإيراني مغلوبا على أمره ولكنه ليس كذلك عمليا. كل الذين حكموا إيران في سياق ديمقراطيتها كانوا معادين للعالم العربي كما لو أن قدسهم ليست جزءا من ذلك العالم. في ذلك يكمن أحد أهم المؤشرات على خضوعهم التام والطوعي لتعليمات الولي الفقيه. فالعداء للعالم العربي يشكل واحدة من أهم مفردات الثورة التي جاءت بنظام حكم الملالي في إيران.

ذلك العداء هو ما كشفت عنه التنظيمات المسلحة التي نشرتها إيران في العالم العربي؛ «حزب الله» في لبنان والحوثيون في اليمن والحشد الشعبي في العراق. كل تلك التنظيمات إنما وُجدت من أجل القفز على العروبة كما لو أنها لم تكن. لذلك فإن التفكير برئيس إيراني إصلاحي باعتباره أملا في استقرار المنطقة هو نوع من الخيال الساذج.

الشعب الإيراني اليائس من رئاسته لن ينتخب إلا رئيسا عدوّا للعرب. ذلك هو الخيار الوحيد أمامه وهو بحكم تربيته الوطنية والطائفية لن يرى شرا فيما يفعل. سيكون ذلك فعلا ثانويا.

لا يثير العداء للعرب هواجس الإيرانيين العاديين. ما يخيفهم حقا درجة العداء للعالم الخارجي. ولقد كشف النظام الإيراني عن موهبة عالية في التحكم بتلك الدرجة من خلال سلوك حرباوي تصعيدي متلوّن.

يلين القرار السياسي الإيراني حين يشتد حزم المجتمع الدولي ممثلا بالغرب، أما حين تنخفض حدة الصوت الغربي فإن النظام الإيراني يتشدد. وفي الحالين يعرف صناع القرار في الغرب أن القرار الأخير بيد المرشد الأعلى وأن مَن يفاوضونهم مجرد دمى محشوة بكلام، كل الهدف منه شراء الوقت.

لا ينظر العالم باهتمام إلى الانتخابات الرئاسية في إيران كما يفعل مع الانتخابات في دول تعرف شعوبها أن هناك قيمة لأصواتها في إحداث التغيير. ليست الديمقراطية في إيران فرصة للتغيير. فالرئيس هناك سواء كان محافظا أم إصلاحيا لا يفكر أصلا في التغيير بقدر ما يفكر في إثبات ولائه لمبادئ الثورة وإخلاصه لها.

رضا الولي الفقيه هو الغاية التي لا يتم الوصول إليها إلا عن طريق التصالح مع مؤسسة الحرس الثوري وهي عبارة عن أخطبوط يمد أذرعه إلى الدولة بسياستيها الداخلية والخارجية وإلى الاقتصاد بصادراته ووارداته، وإلى المجتمع باعتباره مختبرا لتطبيق قوانين الدولة الدينية التي يقوم الحرس بحمايتها.

وسط ذلك النشاط المحتدم والمحكم تحل مفردة «إصلاح» بطريقة شاذة. علينا هنا أن نتأمل طويلا مفهوم الإصلاح على الطريقة الإيرانية وإن كان ذلك التأمل يغلب عليه اليأس. يضع الإصلاحيون في أجندتهم مسألة إصلاح النظام وهو نظام يغلب عليه الفساد بسبب هيمنة الحرس الثوري عليه. تلك عملية ترقيع لا غنى عنها في محاولة خداع الرأي العام الإيراني الذي سبق له وأن عبر عن استيائه من كبت الحريات العامة وبالأخص حرية المرأة.

وليس من باب التشاؤم القول إن الرئيس الإيراني الجديد، رغم كونه إصلاحيا لن يجرؤ على إطلاق الحريات العامة، فهو شخصيا لا يعمل بحرية. الرئيس سجين مؤسسة يحكم المرشد الأعلى قبضته عليها.

○ كاتب عراقي